



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



ال الأمم المتحدة
للسماكة
ESCWA



هيئة الأمم

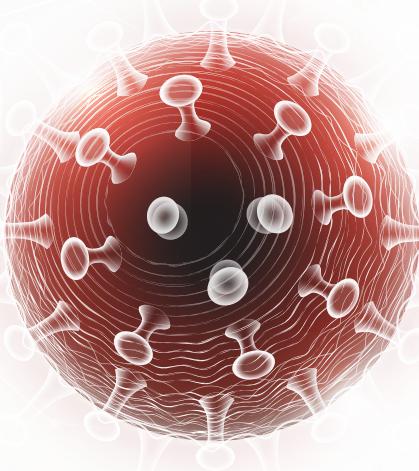
المتحدة للمرأة

هيئات الأمم المتقدمة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة



آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية

E/ESCWA/2020/Policy Brief.4



الشكل 1. تسجل المنطقة العربية معدل 0.856 وفقاً لمؤشر التنمية حسب الجنس، أي أدنى من المعدل العالمي البالغ 0.941

مؤشر التنمية حسب الجنس

0.941

المعدل العالمي

0.856

المنطقة العربية

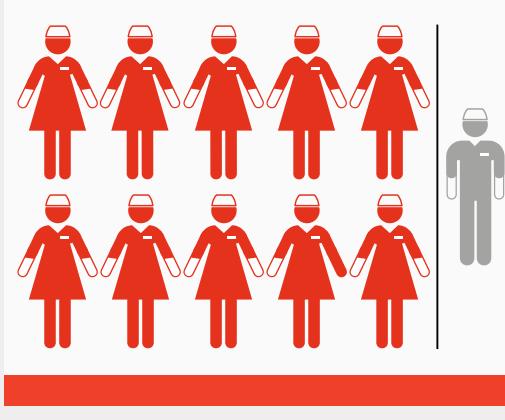
مقدمة

تحت وطأة وباء عالمي ستطال تداعياته جميع نواحي الحياة في المنطقة العربية والعالم بأسره، يخشى أنّ المرأة، كالعادة، ستتحمل الوزر الأكبر لما سيولده هذا الوباء من مخاطر صحية وعنف في المنطقة العربية.

في ظل هذه التوقعات، أعدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إيسكو) ووكالات الأمم المتحدة الشريكة مقترنات على مستوى السياسات. والهدف منها وضع سياسات عامة وبرامج متخصصة على المدىين القريب والبعيد، في إطار استجابة إقليمية عاجلة تضمن التخفيف من آثار جائحة COVID-19 على المرأة، وتتيح لها التعافي منها بأقل أضرار ممكنة. وكى تتسم هذه الاستجابة بالفعالية، يجب أن تأخذ في الاعتبار التحيزات والمعايير الاجتماعية المتقدمة التي تميّز ضد المرأة في المجالين العام والخاص في المنطقة العربية (الشكل 1).

تقييم الأثر

الشكل 2. في مصر، يفوق عدد النساء في طوافم التمريض عدد الرجال، وذلك بنسبة 10 إلى 1



الشكل 3. الوقت الذي تقضيه المرأة في العمل غير المدفوع الأجر يفوق الوقت الذي يقضيه الرجال بحوالي 4.7 مرات، وهو أعلى معدل بين جميع مناطق العالم



الشكل 4. من المتوقع خسارة 700 ألف وظيفة تقريباً تشغلها نساء



خسارة
700,000
وظيفة
النساء
تشغلها

.1. في ظلّ انتشار جائحة COVID-19، تتعرّض المرأة في المنطقة العربية إلى ظروف يجعلها أكثر قابلية للإصابة بفيروس كورونا. فالمرضات والقابلات القانونيات وموظفات الدعم يهتمّن على مجال الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في العديد من البلدان العربية، مما يزيد من خطر إصابتهن بالعدوى (الشكل 2).

.2. غالباً ما تؤدي الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة COVID-19 إلى تحويل الموارد المالية المتوفّرة إلى مجالات تعتبر ذات أولوية، مما يزيد من صعوبة حصول المرأة على الخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

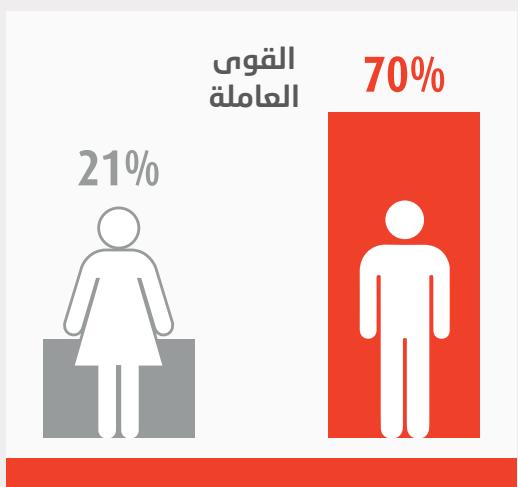
.3. في ظلّ القيود المفروضة على التنقل في بلدان عربية عديدة، ستكون تلبية احتياجات المرأة أثناء الحمل والمخاض والولادة والنفاس تحدياً جسيماً، نظراً إلى أنّ معظم الاستشارات تُجرى في العيادات ومعظم الولادات تتمّ في المستشفيات.

.4. من المتوقع أن يزيد استثناء المراهقات والفتيات غير المتزوجات، المهمّشات أصلًا في المنطقة العربية، من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتضائلة نتيجةً لانتشار جائحة COVID-19.

.5. في بعض الدول العربية الرازحة تحت ظروف اجتماعية واقتصادية خانقة، غالباً ما تتولّ النساء والفتيات، من دون أجر، توفير الخدمات الالزمة للصحة الجسدية والذهنية والعاطفية لمن يعولون على رعايتها من أفراد الأسرة، مثل الأطفال وكبار السن والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقع هذه المسؤلية عليهن، نظراً إلى أنّ عشر إلى ثلث الرجال فقط يشاركون في العمل المنزلي (الشكل 3). ومع استمرار حالات الإغلاق في بعض البلدان العربية، بما يشمل إغلاق المدارس، يتفاقم عبء هذا العمل عليهن، مما قد يؤدي إلى إرهاقهنّ عاطفياً وجسدياً، والتأثير على مناعتهم ضد الأمراض، مما يزيد من خطر إصابتها بجائحة COVID-19.

الفقر وقلة الفرص الاقتصادية

الشكل 5. لا تشکل المرأة سوى 21 في المائة من القوى العاملة، مقابل 70 في المائة للرجال



.1 من المتوقع أن يطال الفقر مزيداً من النساء في المنطقة العربية، مما سيؤثر بشدة على الأسر التي تعيلها نساء وكثيراً ما يتفاقم هذا الوضع من جراء تحيزات تتطوّي عليها السياسات الحكومية التي يعتبر واضعوها أن الرجال هم المعيلون الرئيسيون للأسر.

.2 كذلك، من المتوقع أن يفضي تفشي جائحة COVID-19 إلى خسارة 1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية، من بينها ما يقارب 700 ألف وظيفة تشغله نساء (الشكل 4). ومشاركة المرأة في سوق العمل ضعيفة أصلاً في المنطقة العربية (الشكل 5)، في ظل بطالة عالية في صفوف النساء بلغت 19 في المائة في عام 2019، مقابل 8 في المائة بين الرجال.

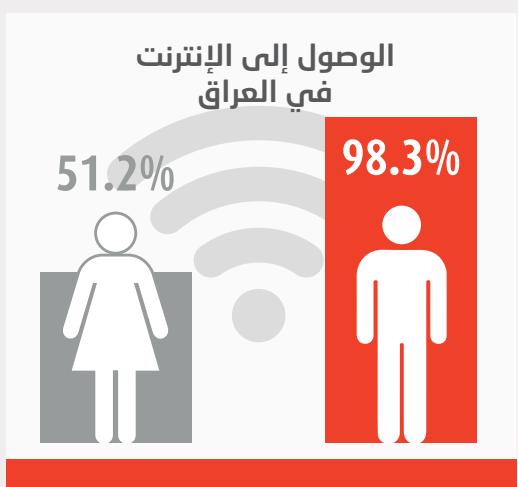
.3 ستؤثر جائحة COVID-19 على قطاعات اقتصادية عدّة في المنطقة العربية، أهمها قطاعاً التصنيع والخدمات. ونظراً إلى أنّ نسبة كبيرة من النساء يعملن في هذين القطاعين، ستكون المرأة من أكثر المتضررين من تداعيات هذا الوباء العالمي عليهما. فهي إما مستخرّ وظيفتها، وإما ستضطر إلى القبول بظروف عمل قد تكون مجحفة بحقها.

.4 وفي المنطقة العربية، تعمل في القطاع غير النظامي نسبة 61.8 في المائة من النساء العاملات بشكل عام. وفي ظل التوقعات بأن يتضرر هذا القطاع بصورة مباشرة من جائحة COVID-19، فسوف تكون المرأة، أيضاً، من أول المتضررين.

.5 تتعرّض العاملات المهاجرات في المنطقة، لا سيما المنخرطات في الأعمال المنزلية والرعاية المنزلية، لمخاطر محدّدة نابعة من الطبيعة الفريدة لوطائفهن. ومن المتوقع أن يلحق حظر السفر والقيود الإضافية المفروضة عليهن أضراراً بسبيل عيشهن وقدرتهن على إعاقة أسرهن في بلدانهن الأصلية.

انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الشكل 6. في العراق، يمكن للرجال 98.3% في المائة الوصول إلى الإنترن트 أكثر من النساء (51.2% في المائة)



.1 من المتوقع أن تتضرر المرأة بشدة من تداعيات جائحة COVID-19 على الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة العربية. وفي الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية، تكون النساء والفتيات في بعض المجتمعات العربية أول المتأثرين بتداير التكيف السلبية التي تتحذّها الأسر للتقليل من كمية الغذاء المستهلك وجودته.

.2 يُخشى أن تتعرض النساء والفتيات ضحايا العنف الأسري لمزيد من العنف، وذلك بسبب تصاعد التوترات في الأسرة نتيجةً لتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم تلبية الاحتياجات من الغذاء والتغذية.

الوصول إلى المعلومات: التكنولوجيا والتعليم عن بعد

.1 في فترة تفشي الوباء العالمي، قد يضطر العديد من الطلاب والعاملين، ذكوراً وإناثاً، إلى الدراسة أو العمل عن بُعد. غير أنّ إمكانية الحصول على حاسوب واستخدامه يومياً تخضع هي أيضاً لمعايير تمييزية (الشكل 6). فاقتضاء حاسوب قد يتعذر على الإناث، ليس بفعل ارتفاع ثمنه فحسب، بل أيضاً بسبب معايير تمييزية في الأسر التي تعطي الذكور الأولوية في الحصول على أجهزة الحاسوب عند توفرها. ويُخشى أن هذه الممارسات ستعرّق قدرة النساء والفتيات على الحفاظ على وضعهن التعليمي أو المهني

أثناء فترة العزل، وستضعف آفاق نجاحهن وازدهارهن عندما تنحسرجائحة COVID-19.



©istock.com/Juanmonino

2. يُخشى أنّ وصول المرأة إلى المعلومات أثناء تفشي جائحة COVID-19 سيزداد صعوبة. ففي حين تتم معظم الاتصالات عبر الإنترن特 أو رسائل الهاتف الخليوي، لا يزال نصف الإناث في المنطقة العربية، وعددهن 84 مليوناً تقريباً، غير متصلات بالإنترن特 أو غير قادرات على استخدام الهواتف المحمولة.

3. نظراً إلى ارتفاع معدلات الأمية بين النساء في المنطقة العربية، لن تتمكن نساء عديدات من الاطلاع على المعلومات الازمة حول سبل الوقاية من جائحة COVID-19 أو التعاطي معها أو طلب المساعدة لمعالجتها.

العنف القائم على التمييز بين الجنسين

1. جائحة COVID-19 تأثير كبير على مختلف أشكال العنف ضد المرأة والعنف القائم على التمييز بين الجنسين. فالعنف الأسري هو أحد مظاهر الالامساواة في العلاقات بين الجنسين، وأداة لممارسة السلطة والسيطرة. وترتفع معدلات هذا العنف في حالات الطوارئ، بما فيها حالات تفشي الأوبئة.

2. قد يُعزى ارتفاع معدلات العنف الأسري إلى التعايش المشترك القسري بين المرأة والرجل، وتفاقم الضغوط الاقتصادية، وانعدام الأمان الغذائي، والقلق من التعرض لفيروس كورونا. ومن المؤسف أن عدداً قليلاً جداً من الدول العربية توثق حالات العنف الأسري، مما يعني أن النطاق الحقيقي لهذا العنف وعواقبه خلال هذه الفترة الاستثنائية لا يزال غير واضح.

3. قد يكتسي العنف القائم على التمييز بين الجنسين أشكالاً مختلفة في خضم هذا الوباء العالمي. إضافة إلى المخاطر والأضرار الجسدية والعاطفية الاعتيادية التي تتعرض لها المرأة في بعض البلدان العربية، يمكن أن يقدم المعتدون عليها إلى عزلها بالكامل وحرمانها من أي تفاعل اجتماعي مع العائلة والأحباء، حتى عبر الإنترن特، أثناء تفشي الفيروس.

4. قد يقوم المعتدون على المرأة بمنعها من الاطلاع على الأخبار المتعلقة بجائحة COVID-19 أو المصادر الأخرى للمعلومات، مما يحول دون معرفتها بالخدمات المطلوبة والمتحدة وبسبل الحصول عليها (الشكل 7).

5. قد تشهد المنطقة العربية زيادة في وتيرة العنف عبر الإنترن特 والتعقب الإلكتروني. ويؤدي ذلك إلى تفاقم القلق المزمن والاكتئاب للضحايا، مما قد يدفعهن إلى حافة الانهيار أو الانتحار.

6. في ظل انتشار الوباء العالمي، يصعب على الناجيات من العنف الأسري طلب المساعدة وتلقيها. وقد يُعزى ذلك إلى القيود المفروضة على التنقل، أو إلى محدودية توافر الخدمات، أو نقص المعرفة بالخدمات المتاحة.

7. في حالة الناجيات من العنف اللوائي فقدن وظائفهن، أو اللواتي لا يحصلن على دخل ثابت، قد يصبح من الصعب ترك الشريك المسيء خلال انتشار جائحة COVID-19، نتيجة لاعتمادهن عليه لإعانتهن. وتزداد هذه القضايا تعقيداً في البلدان التي تعاني من أزمات مالية، مثل لبنان.



الشكل 7. لاحظت المنظمات النسائية في إيطاليا انخفاضاً بنسبة 40% في المائة في المكالمات عبر الخطوط الساخنة



من قلة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وأليات الحماية الصحية، إضافة إلى خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

2. في ظل الظروف السائدة، ستتفاقم تداعيات جائحة COVID-19 على اللاجئات والنازحات في المنطقة العربية. وستتمثل هذه التداعيات ليس في خطر تعرضهن للإصابة بالعدوى فحسب، بل أيضاً في زيادة العنف والاستغلال والاعتداء الجنسيين ضدهنّ.

3. عندما يكون المصابون والمصابات بفيروس كورونا هم الشغل الشاغل لمقدمي الخدمات، من المتوقع أن تتتعطل آليات الدعم والرعاية المقدمة عادةً للناجيات من العنف والمنقذة لحياتهنّ. كذلك، قد لا تتوفر عاملات مؤهلات في المجال الإنساني قادرات على إدارة الأماكن الآمنة المراقبة لاحتياجات النساء والأطفال، أو على تقديم الخدمات للناجيات من العنف القائم على التمييز بين الجنسين.

8. تفتقر بعض الدول العربية إلى العديد من الخدمات الضرورية للناجيات من العنف الأسري. وخلال تفشي فيروس كورونا، قد يصعب على مزودي الخدمات، الطبية والقانونية والنفسية والاجتماعية ومراكز الإيواء، الوصول إلى هؤلاء النساء. ويزداد هذا الوضع سوءاً في المناطق التي شهدت صراعات أو أوضاعاً إنسانية متدرية، مثل الجمهورية العربية السورية ولبيها واليمن، أو التي تفرض ضوابط على التنقل في الأوقات العادلة، كما هو الحال في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

9. تحت وطأة الوباء العالمي، من المتوقع أن تستنزف الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الأسري، مثل مراكز الإيواء والخطوط الساخنة، أو لا تُقدم أو تمول بكل بساطة، لأنها لا تعتبر من الأولويات. فمرافق الرعاية الصحية، المنكهة أصلاً، قد تعطي الأولوية للمخاوف الصحية المتعلقة بالإصابة بفيروس كورونا، وليس لتلك الناجمة عن التعرض للإساءة. وفي الدول العربية التي لديها مراكز إيواء مخصصة للناجيات من العنف الأسري، قد تغلق هذه المراكز بسبب الخوف من انتقال عدوى كورونا.

10. في هذه الأوقات الاستثنائية، قد تزيل أجهزة الشرطة والعدالة العنف ضد المرأة والفتاة من أولوياتها، ما سيفضي إلى إفلات الجناة من العقاب. وينطبق ذلك بشكل خاص على المنطقة العربية، حيث تمنع غالبية الدول عن تجريم العنف الأسري أو الاغتصاب الزوجي.

الأوضاع الإنسانية

1. تسجل مخيمات اللاجئين ومستوطنات النازحين داخلياً كثافة سكانية عالية وظروفاً معيشية شاقة أصلاً. وهي تعاني

مقترنات على مستوى السياسات

2. الحكومات العربية والجهات المعنية الإقليمية مدعوة إلى وضع إطار فعالة للرصد والإبلاغ. والهدف هو فهم الاختلافات بين الجنسين في أشكال التعرض لفيروس كورونا والتأثر به والعلاج منه، تمهيداً لوضع خطط استراتيجية وطنية للتأهب لجائحة COVID-19 وأي أوبئة أخرى والاستجابة لها.

3. الحكومات وواضعو السياسات والجهات المعنية الإقليمية مدعوة إلى إسناد أدوار قيادية للنساء في الاستجابة لجائحة COVID-19. كذلك يضمن مشاركتهنّ في تنفيذ التدابير المطلوبة والحصول على التمويل اللازم، ليس فقط كشريكات في جهود الاستجابة بشكل عام، بل أيضاً كصانعات للقرارات المتعلقة بالاستجابة في مجالات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وكبار السن بشكل خاص.

كما هو الحال عادةً في الحالات الإنسانية، ستؤثر جائحة COVID-19 بشكل غير متساوٍ على الإناث والذكور، للاستجابة لهذا الوباء العالمي، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة قائمة على نهج متسق ومتكملاً يأخذ بُعد المساواة بين الجنسين في الاعتبار، ويحدّ من تفشي الجائحة، ويحمي صحة المرأة وسبل عيشها ورفاهها، فلا يهمل أحداً.

وفي ما يلي الإجراءات التي توصي الإسكوا والمنظمات الشريكة باتخاذها على مستوى السياسات:

1. الحكومات العربية والجهات المعنية الإقليمية مدعوة إلى العمل فوراً على جمع بيانات وأدلة مصنفة حسب الجنس عن جائحة COVID-19.

8. ينبغي للجهات المقدمة للخدمات الramمية إلى مكافحة العنف القائم على الالامساواة بين الجنسين وعلى الأدوار النمطية للمرأة تصميم أنشطة مبتكرة وغير تقليدية للتواصل مع الناجيات. وقد يشمل ذلك تقديم الاستشارات وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي عن بُعد؛ وتحسين جهوزية مراكز الإيواء للتصدي لجائحة COVID-19 وحماية النساء منها؛ وتحديث خدمات مكافحة العنف ضد النساء والفتيات ومسارات الإحالة بشكل مستمر.

9. ينبغي للوزارات المعنية بالتعليم تطوير برامج وأدوات التعلم عن بعد، بما يشمل استخدام قنوات التلفزيون الوطني والوسائل المختلفة لنقل المعرفة والمعلومات. وينبغي، بشكل خاص، إتاحة هذه البرامج للنساء والفتيات في الفئات السكانية التي يصعب الوصول إليها.

10. مع مراعاة الآثار المختلفة للحجر الصحي والعزل الذاتي وغير ذلك من تدابير التباعد الاجتماعي، ينبغي للجهات الحكومية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية ضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء، ولا سيما الأكثر تعرضاً للخطر. ويشمل ذلك حماية قدرتهن على الوصول إلى المعلومات حول الوقاية من جائحة COVID-19 والاستجابة لها بطرق يفهمها، وضمان تلبية احتياجاتهن الجسدية وكذلك الثقافية والأمنية.

4. الحكومات العربية مدعوة إلى النهوض بنظم الحماية الاجتماعية، وضمان استفاداة النساء من مختلف الفئات العمرية من هذه النظم، على قدم المساواة مع الرجل. وينبغي للسياسات الاجتماعية والاقتصادية أن ترتكز على حماية النساء من الفقر وحماية العاملات في القطاع غير النظامي، لريما من خلال تيسير حصولهن على التحويلات النقدية الطارئة أو المنح الصغيرة أو القروض.

5. عند وضع تدابير حكومية لإنعاش الاقتصاد الوطني، ينبغي أن تدعم هذه التدابير إعطاء الأولوية لدمج المرأة في سوق العمل والنهوض بها.

6. الحكومات مدعوة إلى ضمان حصول النساء، لا سيما النازحات داخليةً واللاجئات والمهجرات، على خدمات رعاية صحية جيدة ومنصفة وبأسعار معقولة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وهي مدعوة أيضاً إلى إتاحة الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للنساء المعرضات للخطر بشكل خاص.

7. ينبغي تعليم المعلومات والمواد المتعلقة بمخاطر جائحة COVID-19 باللغات واللهجات المناسبة، والحرص على صياغة وتوجيه رسائل خاصة للأمهات والأطفال بشأنها.



رؤيتنا: طاقات وابتكار، ومنطقة استقرار وعدل وازدهار

رسالتنا: بشّفّ وعزم وعمل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدم المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030. يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org



يونيسف
لكل طفل

